تلخيص الموضوع الخامس بعنوان: تطبيقات العلاقات الدولية على المجال البري

مقدمة

يعتبر المجال البري من أهم أنواع المجال الدولي الذي تتمتع به الدولة وتبسط فيه سيادتها المطلقة سواء على مواطنيها أو حتى الرعايا الأجانب وكل الممتلكات التي بداخلها، ويعد أحد أركان الدولة الرئيسة إلى جانب الإقليم البحري والجوي لكونه النطاق الجغرافي أو الحيز المكاني الذي تمارس فيه هذه الأخيرة كل سلطاتها المقررة بموجب القانون الدولي، وهذا ما يعرف بالمجال الوطني[1].

أما المجال الدولي فيشمل أيضا أعالي البحار والتراث المشترك للإنسانية إلى جانب طبقات الجو التي تعلو الإقليم الجوي، ونظرا لقيمة وخطورة ترسيم معالم الحدود الخاصة بكل دولة باعتبارها أحد أهم مشتملات السيادة فإنه من الأهمية بمكان أن يتدخل القانون الدولي لوضع المواثيق الدولية التي تعنى بالإقليم البري على غرار باقي الأقاليم حتى لا تقع الدول في مشاكل حدودية، مما قد ينتج عنه في النهاية الدخول في نزاعات مسلحة.

وعليه فإننا نحاول في هذا الملخص أن نبين أهم النقاط المتعلقة بالإقليم البري إلى جانب تسوية النزاعات المرتبطة به، كما يلي:

أولا: مفهوم المجال البري

[1] بالنسبة لطبيعة حق الدولة على الإقليم فإنه يوجد خلاف فقهي حول تحديده، حيث ظهرت ثلاث نظريات، ومنها نظرية الملكية التي تستمد أساسها من القانون المدني كحق عيني يماثل حق الملكية ، ولهذا شهدت الممارسة الدولية أن عدة دول قامت بالتنازل عن جزء من إقليمها لدلو أخرى، وقد انتقدت النظرية على أساس أن تشبيه علاقة الدولة بإقليمها بعلاقة الملكية لا يستقيم لأن بسط الدولة لسلطاتها على إقليمها قائم على مبدأ السيادة وليس الملكية، أما النظرية الثانية فهي نظرية النطاق (المجال الجغرافي) بمعنى أنها تباشر نشاطها واختصاصها داخل نطاق جغرافي للإقليم ، وقد انتقدت النظرية على أساس أن سلطة الدولة قد تمتد حتى خارج حدودها الجغرافية لتمارسها في حق رعاياها المتواجدين في الخارج، ثم جاءت نظرية الاختصاص وهي الأقرب للصواب إذ أن سلطة الدولة لا تتوقف عند حدود نطاق الإقليم الذي تباشر عليه سيادتها لأنها تمارس سلطتها حتى في مواجهة الأشخاص الذين يحملون جنسيتها خارج حدود الدولة.

ثانيا: النزاعات المتعلقة بالمجال البري

أولا: مفهوم المجال البري

إن البحث في الإطار المفاهيمي للمجال أو الإقليم البري يكتسي أهمية بالغة لكونه من جهة ركيزة أساسية تقوم عليه الدولة، ومن جهة أخرى لا يمكن فهم واستيعاب مقتضيات الإقليم وأهم ما ينتج عنه من نزاعات وطرق تسويتها دون دراسة جوانبه النظرية من حيث التعريف والعناصر، وكذا أنواع الحدود البرية.

1-تعريف وخصائص المجال البري

أ-تعريف المجال البري

يقصد بالمجال أو الإقليم البري ذلك الجزء من اليابسة الخاضع لسيادة الدولة ، أو هو الحيز الجغرافي الذي تستأثر عليه الدولة سلطتها وسيادتها الكاملة، ويشمل ما فوق الأرض من معالم طبيعية وما تحتها من ثروات وموارد، ومهما كانت مساحتها كبيرة كانت أو صغيرة، ويشمل أيضا حتى وجود الإقليم على جزيرة واحدة أو عدة جزر متفرقة .

2- خصائص المجال البري:

يتميز المجال البري بجملة من الخصائص أهمها:

-**الحدود الجغرافية**: سواء كانت حدود دولية تبين عنصر السيادة بين الدول، أو حدود طبيعية كالجبال والأنهار والبحيرات وغيرها، وكذا الحدود الصناعية كخطوط مستقيمة أو فلكية أو استعمارية.

-**الرقعة الجغرافية**: وتحتوي على المعلم الطبيعية كالسهول والوديان، الجبال والصحاري.

-**السيادة على الأقليم**: تمارس الدولة سيادتها المطلقة والكاملة على الإقليم البري ضمن حدودها.

-**الموارد الطبيعية:** وهي الثروات الكامنة أو الباطنة فيه كالبترول والمعادن والمياه الجوفية.

-**التنظيم الإداري والسياسي**: ينقسم الإقليم إلى مرافق إدارية كالولايات والبلديات وكذا المؤسسات العمومية والخاصة، والتي تطبق عليها التشريعات الوطنية.

هذا إلى جانب السكان وتوزيعهم على مستوى الإقليم، والذين يستقرون فوق هذا الإقليم، وكذا المواقع العسكرية ونقاط المراقبة الحدودية ، وجميع الممتلكات المدنية، يضاف إليها وسائل المواصلات كشبكات الطرق والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات التي تربط بين المدن والمناطق الاقتصادية.

2-حدود المجال البري:

تتمتع كل دولة بحدودها الإقليمية التي تفصلها عن باقي الدول المجاورة، وكثيرا ما تطرح مشكلات عميقة بين الدول مما تؤثر كثيرا على علاقاتها، نظرا لتعدد أنماطها وأنواعها.

الحدود الطبيعية:

تعتبر الحدود الطبيعية من أقدم أنواع الحدود الإقليمية التي اعتمدها الإنسان، فمنذ القدم وهو يستند إليها في رسم معالم الحدود كالجبال والأنهار والصحاري ومختلف التضاريس الأخرى، وتعرف قانونا بتحديد النقطة التي يبدأ وينتهي عندها حدود دولتان تتجاوران إقليميا، بحيث يكون بينهما فاصل طبيعي كالجبال أو الأنهار أو البحار، وتكمن أهميتها في سهولة فض النزاعات التي تنشأ بشأنها، ناهيك عن بساطة مهمة الدفاع ضد الاعتداءات الأجنبية، لأن وجود النهر أو الجبال يقتضي المرور عليه للوصول إلى الجهة المقابلة.

أما ما يتعلق بتحديد الحدود الطبيعية، فهنا يجب التمييز بين الفاصل النهري أو الجبلي، فالأول إذا كان نهرا صالحا للملاحة أي تستخدمه السفن للتجارة والنقل فيكون فهنا يكون خط الحدود عبارة عن منتصف مجرى النهر أو هو الخط الممتد وسط أعمق مجرى في النهر لأنه أصلح جزء لمرور السفن الكبيرة، يمنع تقييد سفن إحدى الدول، مثل نهر الراين بين فرنسا وألمانيا، ونهر الدانوب الذي يفصل عدة دول، أما إذا كان النهر غير

صالح للملاحة التجارية فيكون خط الحدود منتصف مجرى النهر أو ما يسمى بالخط الوسطي لأن عدم الملاحة يجعل النهر مجرد عنصر طبيعي، وبالتالي يتم تقاسم المجرى بالتساوي، بحيث يخضع لسيادة كل دولة نصف النهر المجاور لإقليمها بما فيه من جزر، حيث تمارس السيادة على هذه الجزر حسب موقع كل منهما بالنسبة لهذا الخط[2].

أما إذا كانت الحدود الفاصلة عبارة عن جبال فيتم رسم الحدود على السلاسل الجبلية تبعا لخط وهمي يمر بين أعلى قمم من سلسلة هذه الجبال، ويعرف رسم الخط الفاصل بين الإقليمين في هذه الحالة بخط تقسيم المياه باعتباره خط وهمي يحدد النقطة التي تتجه منها مياه الأمطار إلى واد أو نهر في دولة والجزء الآخر إلى دولة ثانية، وهنا لا تثور مشكلة إذا اتحد الخطان ولكن إذا وقع خلاف فلا يمكن حله إلا عن طريق اتفاقية ثنائية بين الدولتين فيما يخص تعيين الحدود[3].

الحدود الصناعية

تعتمد الدول هذه الوسيلة لرسم معالم الحدود في حالة عدم وجود الحدود الطبيعية بينها كالجبال أو الأنهار، ويتم تثبيتها عن طريق التقادم أي بسط اليد بشكل هادئ ومستمر لفترة طويلة أو عن طريق إبرام اتفاقية تعيين الحدود، كأن تكون أسلاك شائكة أو خطوط ملونة أو نقاط تفتيش أو مناطق جمركية، وقد تكون حسابية أو خطية وهي عبارة عن خط مستقيم على الخريطة، وتظهر كثيرا في الصحراء الكبرى كالحدود الأمريكية الكندية وكذا الحدود بين الجزائر وليبيا ومصر، أما الحدود الفلكية أو طريق خطوط الطول والعرض[4].

---

[2] قد تحدث حالة أما إذا تغير مجرى النهر طبيعيا كحالة الفيضان أو التعرية فهنا يجب أن نميز بين حالتين، كالتغير الطبيعي البطيئ فهنا تتحرك الحدود مع النهر، أما التحول الفجائي فالحدود لا تتحرك وإنما تبقى في المجرى القديم.

[3] يعرف خط تقسيم المياه بالخط الوهمي الذي يحدد النقطة التي تتجه منها الأمطار إلى واد أو نهر من دولة والجزء الآخر إلى دولة ثانية، ويعتمد أساسا لأنه ثابت ويسهل تحديده فنيا مثل الحدود بين فرنسا وإيطاليا في جبال الألب، وكذا خط دوراند بين أفغانستان وباكستان، ويعتبر القاعدة العامة لرسم الحدود في الجبال والأكثر انشارا في العالم، أما خط قمم الجبال فهو خط يتبع أعلى القمم الجبلية ويستخدم عادة إذا نصت الاتفاقية صراحة على خط القمم أو إذا جرى العرف التاريخي بين الدولتين على الاعتداد به

[4] إذا كانت الحدود الجبلية الأكثر شهرة هي الحدود الخطية والفلكية ، فتوجد حدود أخرى كالحدود الهندسية والاستعمارية، فالأولى ترتبط بمشاريع هندسية كالأنابيب وخطوط الكهرباء وخطوط السكك الحديدية، والثانية هي تلك التي رسمتها القوى الاستعمارية دون مراعاة التضاريس، كمعظم حدود الدول الإفريقية، ومثالها الحدود بين الجزائر والنيجر ومالي.

الحدود الإدارية والجمركية

تعرف الحدود الإدارية بتلك الخطوط التي ترسم داخل الدولة الواحدة لتقسيم إقليمها إلى وحدات أصغر كالولايات أو الدوائر أو البلديات بهدف تنظيم إدارة الدولة بشكل لامركزي، وقد تكون بعضها حدود إقليمية مع الدول الأخرى المجاورة حيث تتطابق الحدود الإدارية مع الحدود السياسية، اما الحدود الجمركية فهي عبارة عن نقاط التفتيش التي تضعها الدول على حدودها لمراقبة دخول وخروج الأشخاص والسلع من دول أخرى، حيث تفرض الضرائب والرسوم على الاستيراد والتصدير، وتخضع في ذلك للتشريعات الوطنية والدولية، ومن أمثلتها الموانئ البحرية كميناء الجزائر الخاضع للتفتيش الجمركي، والمطارات الدولية، وكذا المعابر البريد الدولية، إلى جانب المناطق الحرة، وقد تكون أضيق أو أوسع حسب السياسة الاقتصادية والتجارية وكذا اللوائح الجمركية التي تضعها الدولة[5].

ثانيا: النزاعات المتعلقة بالمجال البري

تعتبر النزاعات الناشئة بين الدول في مسألة تعيين الحدود في المجال البري، حول تحديد أو ترسيم خط الحدود، أو بسبب الاستيلاء أو الاستحواذ على الموارد، وهي من أخطر النزاعات التي تقع بينها ، وقد تصل التوترات والاضطرابات بشأنها إلى حدوث نزاعات مسلحة، وفيما يلي نعرض لأهم لنماذج النزاعات المرتبطة بالحدود في المجال البري.

1-النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب

أ-تداعيات النزاع

[5] عبدالناصر أبو زيد،منازعات الحدود الدولية، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، مصر، 2015، ص 41.

ارتبطت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب لتاريخ استقلال هذه الأخيرة عام 1956 ، وعلى إثر ذلك تم وضع لجنة فرنسية مغربية قصد رسم معالم الحدود التي باشرت عملها إلى غاية انسحاب الطرف المغربي، وقد سعى الطرفين المغربي -الجزائري (أي الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك) بتاريخ 06/07/ 1961 لوضع بروتوكول اتفاقي خاص بتعديل الحدود الموروثة عن الاستعمار، واستمرت الجزائر فيما بعد بالحدود التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، وقد سعت السلطات المغربية للقيام باستفزازات ومحاولة خلق توترات في تندوف بسبب ادعائها بأن الجزائر قامت بقمع مظاهرات مطالبة بالانضمام للمغرب، ورغم إرسال بعثتين من قبلها إلى الجزائر قصد إيجاد حل للمشكلة، لكن القادة الجزائريين رفضوا الخوض في الموضوع، وفي عام 1963 تم إبرام لقاء آخر بهذا الشأن في وجدة بالمغرب بين وزراء الخارجية للبلدين، غير أنه تم إرجاء مناقشة الموضوع إلى لقاء القمة الذي يفترض أن يعقد بين رؤساء البلدين.

ب-محاولات التسوية على المستوى الإقليمي

تعتبر جامعة الدول العربية أولى المنظمات التي حاولت التدخل في هذا النزاع بمبادرة مصرية ، حيث تم عقد لقاء خاص بتاريخ 20 أكتوبر 1963، قضى بوقف إطلاق النار بين الجانبين، مع تشكيل لجنة الوساطة توكل لها مهمة العمل على استتباب السلم في المنطقة، وانسحاب القوات العسكرية المغربية من الحدود، وعدم التعرض للرعايا الجزائريين في المغرب، أما على المستوى الإفريقي فإن منظمة الوحدة الإفريقية المعروفة حاليا بالاتحاد الإفريقي سعت أيضا من جانبها لعقد مؤتمر بتاريخ 1963/10/29 في باماكو عاصمة مالي لأجل البحث عن سبل وقف إطلاق النار ، مع تشكيل لجنة مراقبة محايدة، وقد أدى عدم امتثال المغرب لتوصيات المؤتمر تم تشكيل لجنة إفريقية خاصة في الفترة بين نوفمبر 1963إلى جانفي 1964، غير أن مشكلة أزمة الحدود ما فتئت تعود من جديد عام

1966، وقد أدى الأمر في النهاية لعقد معاهدة الأخوة وحسن الجوار بتاريخ 15 جوان 1969[6].

2-النزاع الحدودي بين التشاد وليبيا

وقع النزاع بين التشاد وليبيا بعد احتلال ليبيا لإقليم أوزو وضمه إليها عام 1973، مما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1977، مما أدى لإنشاء لجنة تحقيق من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ولكن فشلت في مفاوضاتها، مما أدى بالمنظمة لإنشاء لجنة وساطة سنة 1984 لفض النزاع ، غير أن هذه الأخيرة فشلت أيضا في مهمتها بسبب انعدام الوثائق لدى الطرف الليبي التي تفيد احقيته على الإقليم، وقد تم الاتفاق على وقف إطلاق النار عام 1989 بعد القمة التي ترأستها الجزائر، ورغم التوافق إنهاء الأزمة بعد عقد القمة الثانية عام 1990 بالمغرب، إلا أن النزاع تم طرحه على مستوى محكمة العدل الدولية عام 1994، حيث أنهت النزاع بمنح الإقليم لدولة التشاد[7].

الجدير بالذكر أن النزاع الحدودي الآخر خلال في تلك المرحلة في إفريقيا وقع بين بوركينافاسو ومالي كان من أخطر النزاعات المسلحة في إفريقيا بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي ، وقد تمكن الطرفان في عرض النزاع على مستوى محكمة العدل الدولية التي بدورها قامت بتشكيل لجنة مختلطة تتكون من رؤساء القطاعات الواقعة على الحدود بين البلدين بتاريخ 1961/12/29، وقد عرض النزاع للمرة الثانية أمام محكمة العدل الدولية بمساعي السنغال بتاريخ 1983/09/16.

إلى جانب الحلول الإقليمية لمنظمة الوحدة الأفريقية(الاتحاد الإفريقي حاليا)، ومحكمة العدل الدولية، فإن هيئة الأمم المتحدة لها دور لا يستهان به في التسوية السلمية للنزاعات، حيث لابد أن تسعى الدول لفض وحل كل النزاعات المتعلقة بالحدود عن طريقها وهي المفاوضات، التوفيق، التحقيق، الوساطة، التحكيم إلى جانب التسوية القضائية.

---

[6] لأجل دعم تطبيق معاهدة الأخوة وحسن الجوار، إلا أنه تم توقيع اتفاقية جزائرية مغربية عام 1970 لأجل التعاون على استغلال غار جبيلات لتدخل المغرب مع الجزائر عهدا جديدا للاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، أنظر مانع جمال عبدالناصر، القانون الدولي العام، المجال الوطني للدولة، (البري، البحري والجوي) دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 2009، ص ص 137-140 .

[7] نفس المرجع، ص ص 157-158.